

كي بي ام جي  
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث  
شارع ٢٣٠  
مبنى ٢٤٦  
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة  
دولة قطر  
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧ ٦٤٤٤  
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦ ٧٤١١  
الموقع الإلكتروني: home.kpmg/qa

## تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة فودافون قطر ش.م.ق.ع.

## تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة فودافون قطر ش.م.ق.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملائمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية على التقارير المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ("البيان").

## مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه. البيان، الذي وقعه الرئيس والمدير التنفيذي للمجموعة ورئيس مجلس الإدارة، والذي تم مشاركته مع كي بي ام جي بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٢، وفي التقرير السنوي للشركة ويتضمن التالي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الإيرادات والتكاليف والإجراءات والمشتريات التي سيتم دفعها والمخزون والموارد البشرية والرواتب والأصول الثابتة والغير ملموسة والضوابط على مستوى المنشأة ودقتر الأستاذ العام والتقارير المالية والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات.
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الإخفاق في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعية لمنع حالات الإخفاق المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة، وتحديد أوجه قصور الضوابط.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع وتوثيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل – للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريديواي ("لجنة المؤسسات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

## تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ واختبار ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيان بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بقصد أو بغير قصد. وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية وتصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقدير المعقولة في ظل الظروف الراهنة، والاحتفاظ بسجلات مناسبة عن مدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من أن الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان قد تلقوا التدريب المناسب، بالإضافة إلى التحقق من تحديث الأنظمة بصورة مناسبة للتأكد من أن أي تغييرات تطرأ في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطته.

### مسؤولياتنا

تشتمل مسؤولياتنا مراجعة البيان الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة التأكيد المستقل المعقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. وقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. ويتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءات العمل سعياً للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، ووفقاً لأهداف الرقابة التي وضعت لتحقيقها.

ونطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحفظ نظام شامل لضبط الجودة متضمناً للسياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("قواعد السلوك الأخلاقي")، الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين، المبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

وتعتمد الإجراءات المختارة على الحكم، والذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت بقصد أو بغير قصد.

وقد تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي تطبقها المجموعة ومدى ملائمة أهداف ضوابط الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. إضافة إلى ذلك، تقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت ونفذت وشغلت بشكل مناسب بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ استناداً إلى إطار لجنة المؤسسات الراعية.

كما تتضمن الإجراءات المتبعة في إعداد البيان على سبيل المثال لا الحصر، على الأمور التالية:

- الاستفسار من إدارة المجموعة لفهم الإجراءات المتبعة لتقييم المخاطر ومنهجية عملية تحديد نطاق العمل؛
- فحص العمليات التي تقع ضمن النطاق باستخدام منهجية الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية المجمعة للشركة؛
- تقييم كفاءة الأمور التالية:
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى الكيان والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة الضوابط الداخلية واختبار تنفيذها؛
- معاينة الاختبار التجريبي والتصميم والتنفيذ الذي قامت بإجرائه الإدارة وإجراء الاختبار التجريبي بصورة مستقلة، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف في ضوابط الرقابة الداخلية التي تكتشفها الإدارة؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة.
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفعالية التشغيلية لتقييم معقولية الاختبارات فيما يتعلق بطبيعتها ومداهما وتوقيتها، وما إذا كانت مسؤوليات الاختبار قد تم تعيينها بشكل مناسب؛

## تقرير التأكيد المعقول (تابع)

- فحص وثائق الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا كانت الإدارة قد أجرت اختبار فعالية التشغيل للضوابط الرئيسية وفقاً لخطة اختبار الإدارة؛
  - إعادة إجراء الاختبارات على عناصر التحكم الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.
- وتجدر الإشارة إلى أننا لم نقم كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تتمثل في تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة بها أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

### معلومات أخرى

تشمل المعلومات الأخرى المعلومات التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي للمجموعة والتي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم إدراج البيان وتقرير التأكيد المعقول لدينا في التقرير السنوي. عندما نقرأ التقرير السنوي، وإذا استنتجنا لوجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة.

### خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم تحقيق أهداف الرقابة.

وقد لا يكون التقييم التاريخي لتصميم نظام ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتنفيذه وتشغيله مناسباً لفترات مستقبلية إذا طرأ تغييراً في الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وقد لا تتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

### المعايير

أن المعايير المتبعة في هذه المهمة تتكون من قياس أو تقييم تصميم آليات الرقابة وتنفيذها وفعاليتها تشغيلها بناءً على أهداف الضوابط، وقد وضعت المجموعة أهداف الرقابة داخلياً، استناداً إلى العناصر الواردة في بيان إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية.

### النتائج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

برأينا، واستناداً إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقول لدينا، بيان مجلس الإدارة الخاص بضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قدم بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

### القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا هذا معاداً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق وتبقى مسؤوليتنا محدودة في نطاق العمل المناط به. إن أي طرف يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية، ويعتمد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. وإننا لا نقبل أو نتحمل المسؤولية ونرفض الالتزام تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، بخصوص تقرير التأكيد المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في المجموعة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه كلياً أو جزئياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.



جوبال بالاسوبرامانيام

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١

بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،

رخصة رقم ١٢٠١٥٣

٢ فبراير ٢٠٢٢

الدوحة

دولة قطر

مرفق: بيان الإدارة الخاص بضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.